

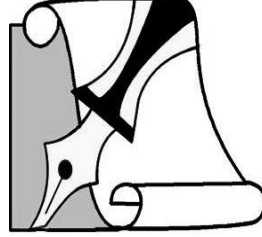


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



باحث للدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية

## تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

### أهداف المركز الرئيسية:

- ١ - إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ - الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ - بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ - إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## معركة الجرود

تمثل الحدث الأبرز في الأيام الماضية في العملية العسكرية التي ينفّذها الجيش اللبناني في جرود رأس بعلبك والقاع في وجه تنظيم داعش، من الناحية اللبنانية، في موازاة العملية التي تنفّذها المقاومة مع الجيش السوري في وجه التنظيم، من الناحية السورية.

من الناحية اللبنانية، من المفيد التوقّف عند خلاصات هامة لقد تمّ هذا الأمر بإيعاز من السلطة السياسية في البلاد، وعلى رأسها رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس المجلس النيابي نبيه بري ورئيس الحكومة سعد الحريري. وهو الأمر الذي كان مفقوداً في السابق على عهد الرئيس ميشال سليمان مآدى إلى مأساة العسكريين المخطوفين.

كما تمّ هذا الأمر بدعمٍ غير مسبوق ومساندة من قبل القوى السياسية، على الأقل إعلامياً، وهو دعم شامل أكثر من ذلك الذي حصلت عليه المقاومة في معركتها في وجه النصر. كما أنّ هذا الدعم تخطّى أي دعم حصل عليه الجيش في السابق، معركة نهر البارد مثلاً.

لقد تمكّن الجيش، في وقتٍ قياسي، من دحر مسلّحي داعش من غالبية الأراضي اللبنانية، والضغط عليهم للانتقال إلى الأراضي السورية ومحاصرتهم هناك، بأقلّ كلفة بشرية ممكنة.

وبرغم كل ما قيل وطلب غريباً من عدم التنسيق بين الجانب اللبناني من ناحية، والجانب السوري والمقاومة، من ناحية ثانية، فإنّ العمليتين قد تمّتا بشكل متوازٍ زمنياً، وأفاد الضغط الكبير والحاسم من الناحية السورية، الجيش اللبناني في معركته، ما سهّل عليه التقدّم أكثر صوب المناطق التي وصلتها قواته، بينما كُتِف الطيران السوري قصفه لمراكز داعش، ومنعه من التحرك في الجانبين السوري واللبناني.

وتردّد عن قيام غرفة العمليات في المقاومة بإيداع الجيش على الأرض معلومات سهّلت عليه ضرب محاولة مجموعة من داعش مهاجمة بعض نقاطه على الأرض اللبنانية، وهو أمر تكرر مرات عدة.

بالنسبة إلى داعش، فقد ظهر في أضعف صورته، سواء لجهة تخليّته عن مواقعه بسرعة، وفراره أمام تقدّم قوات الجيش السوري والمقاومة والجيش اللبناني، وغياب التنسيق في ما بين قياداته وظهور خلافات داخلية حول الخيارات المتاحة، فضلاً عن استسلام مجموعات كبيرة منه، ولا سيّما تلك التي استسلمت لمقاتلي المقاومة داخل الأراضي السورية، بعد ساعات قليلة من بدء المعارك.

على صعيد الجيش اللبناني، فإنّ موضوع عسكريه المخطوفين لا يزال يشكّل عامل قلق لقيادته بعد تعرّض كل محاولات الوصول إلى نتيجة حاسمة في هذا الملف، إذ لا إجابة واضحة حول هذا الملف، ما يعني أنّ الحسم العسكري لن يتمّ في موعده، كما علّم بأنّه لا مجال لمنح المسلّحين أي هامش للمناورة، كما حصل العام ٢٠١٤، عندما قال وسطاء أنّ الإرهابيين سيتركون العسكريين بمجرد خروجهم من عرسال إلى الجرود، وهو ما لم يحصل.

من ناحية ثانية، يُشير البعض إلى أنّ الجيش سيجد نفسه على الحدود أمام مشهدٍ جديدٍ يفرضه الأمر الواقع، وهو عدم وجود حدود رسمية تُنهي الجزء اللبناني ويبدأ من خلالها الجزء السوري، وهذا أمرٌ ستتمّ معالجته في مرحلة لاحقة عبر الطرق السياسية والدبلوماسية بعد ترسيخ الحل في سوريا بواسطة الدول

الكبرى. ومن المرجح عدم حصول أي اشتباك على الحدود لأي سبب كان، وذلك بفضل تواجد المقاومة والجيش السوري على الجانب الآخر من جهة، وانتفاء أي ذريعة من شأنها تأمين الأسباب الكفيلة بحصول مثل هذا الاشتباك من جهة ثانية. وسيكون على الجيش، الذي سيستعيد معنوياته وصورته وهيبته التي كانت قد اهتزت في العام ٢٠١٤، الكشف على المعابر غير الشرعية والسيطرة عليها. كما سيكون على الجيش منع التسلّل إلى المخيمات السورية، أو بقاء بعض العناصر الإرهابية فيها أو خروجهم منها أيضاً. وهذا الأمر سينعكس إيجاباً في كل المناطق اللبنانية، ومن شأنه تسريع الوتيرة في المطالبة بعودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، أو احترام الخصوصية اللبنانية، بعد سقوط فائض القوة العسكرية التي كان يشعر بها لاجئو عرسال، وبعض اللاجئين السوريين المتعاطفين مع المسلحين في بقية المناطق.

أما استثمار الانتصار، فمن دون شك أنه ستعلو أصوات تمجّد به تمهيداً لإعادة المطالبة بسلاح المقاومة كون الجيش قادر على أداء مهمّاته الوطنية، حسب هذه النظرية، كما ستتسابق الدول الغربية لقطف ثمار مساعدتها للجيش واعتبار انتصاره وكأنه انتصار لها.

### زيارة الوزراء لدمشق

أحدثت زيارة الوزراء اللبنانيين، غازي زعيتر وحسين الحاج حسن ويوسف فنيانوس، لدمشق، خرقاً في القطيعة العلنية الرسمية التي أرادها فريق من اللبنانيين تماهياً مع ارتباطاتهم الخارجية.

ولم يقتصر الأمر على الخرق الذي تحقّق، بل تعدّاه إلى ما هو أهم في ما يتعلّق بالنتائج الإقتصادية والسياسية لهذه الزيارات، خاصة على صعيد تصريف المنتوجات الزراعية اللبنانية في الأسواق السورية، إضافة إلى موضوع الكهرباء، ما يبدو أنّه سيفتح المجال أمام المزيد منها في المرحلة المقبلة، علماً أنّ الجانب اللبناني هو أكثر استفادة من تلك الاتفاقات من الجانب السوري.

وكان لافتاً تعهّد رئيس الحكومة السوري عماد خميس، تزويد لبنان بـ ٥٠٠ ميغاواط من الكهرباء بأسعار مناسبة للجانب اللبناني. يأتي هذا العرض من البلد الذي عانى منذ أكثر من ست سنوات من حرب شرسة، وتدمير لأبار النفط والغاز والمعامل والشبكة الكهربائية!

وقد عكس معرض دمشق الدولي أهميّة تسويق الصناعات اللبنانية، وكان ثمة تنافس بين التجار السوريين لكسب وكالات للبضاعة اللبنانية وبيعها في سوريا، ما يؤشّر إلى استفادة لبنان من السوق السورية في المرحلة المقبلة.

ومن الأهميّة بمكان القول أنّ المكاسب على هذا الصعيد لن يحصدها فريق معين أو بيئة ما في لبنان، بل سنترجم عند المزارعين في عكار ثم البقاع ثم الجنوب وباقي المناطق. كما أنّ تلك المكاسب ستزداد بعد فتح معبر نصيب عند الحدود الأردنية - السورية الذي يُعتبر الرئة التي يتنفس من خلالها الإنتاج اللبناني المصدر إلى الخارج، بدل تحمّل كلفات النقل البحري أو ضياع المواسم من دون القدرة على التصدير.

والحال أنّ حلفاء سوريا أرادوا زيارة علنية، لدلالاتها السياسية والتاريخية الكبيرة، بالتزامن مع معركة الجيشين السوري واللبناني وحزب الله في وجه داعش في رأس بعلبك والقاع، ما يشكّل تمهيداً لإعلان انتصار لبناني - سوري على الإرهاب كما على القطيعة، وردّ عملي على الداعين إلى توسيع القرار ١٧٠١ ليطال الحدود اللبنانية - السورية.

ومن المفيد القول أنّ المصلحة اللبنانية بتنشيط العلاقة مع السوريين لا تقتصر عند هذا الحد، بل إنّ الآتي أهم، خاصة أنّ عواصم العالم باتت ترسل موفدين إلى سوريا لاستشراف التعاون والدور المُرتقب في إعادة الإعمار والإستثمار.

ويتزامن هذا الأمر مع تغيير السلوك الدولي تجاه سوريا، لتكريس عملية الانتقال من زمن الحرب إلى زمن التسويات والسلم. أما كيف سينعكس كل ذلك على الشأن اللبناني؟ فالطموحات أن تلغي تلك التطورات وما سيليهها سياسة النأي بالنفس تجاه الأحداث السورية، وذلك برعاية معاهدة الأخوة والتعاون بين لبنان وسوريا.

وبالنسبة إلى عدم قيام وزير الاقتصاد رائد خوري، الموالي سياسياً للتيار الوطني الحر، بزيارة سوريا، فيبدو أنّ رئيس الجمهورية ميشال عون لا يريد أن يكسر الجزّة مع الرئيس سعد الحريري، كما أنّه لا يريد إخراج القوات اللبنانية وتفاهم معراب، لكن الأمر تمّ بعلمه وبتغطيته السياسية.

أما على صعيد مناوئي الزيارات، لا يزال رئيس الحكومة سعد الحريري يكابر، رباطاً بالموقف السعودي – الأميركي العلني في مقاطعة سوريا، وهو لم يوفر تغطية رسمية لتلك الزيارات، لكن موقفه لم يكن حاداً، وهو يدرك تماماً طبيعة المرحلة الحالية وتلك المقبلة على لبنان والمنطقة والعد العكسي للحرب على سوريا.

من هنا، فإنّ الحريري غير قادر على اعتماد لغة حازمة بموضوع زيارة الوزراء إلى سوريا لما يشكّله ذلك من تهديد واضح لتماسك واستمرارية الحكومة، ولا هو قادر على التطبيع مع النظام في دمشق طالما أنّ معالم طبيعة المرحلة المقبلة لم تتضح بعد. لذا، تجرّع الحريري الكأس المرّة مع تخطّي الزائرين لسوريا رغبتهم وكسر إرادتهم.

ولا تزال القوات اللبنانية صاحبة النبرة الأعلى في التصويب على دمشق وعودة العلاقات معه، بينما تبدو لهجة حزب الكتائب كما الحزب التقدمي الاشتراكي، مختلفة عما كانت عليه في السنوات الماضية وكأتهما يستعدان لركوب قطار التسوية في المنطقة.

ولا تزال هناك بعض الأصوات لقوى تبدو هامشيّة في المشهد اللبناني، تنتمي إلى تيار ما يُعرف بـ ١٤ آذار.

وهنا، يجدر التذكير بالصفقة التي أبرمتها القوى الكبرى في ١٤ آذار مع القوى الحليفة لحزب الله، والتي من غير الممكن أن نجعلها كافيّة في قوى ما يعرف بـ ٨ آذار لاشتمالها على التيار الوطني الحر، ما أدى إلى انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية ووصول الحريري إلى رئاسة الحكومة عبر تسوية أعطت دمشق ضوءها الأخضر، وهي تسوية جاءت لمصلحة القوى الحليفة لها.

لذا، فإنّ ما ذهبت إليه الحكومة كان أبعد ممّا ذهبت إليه حكومة الرئيس تمام سلام التي كانت تفتقر إلى المشاركة الوازنة من فريق ١٤ آذار، والتي كانت متهمّة بالوقوع تحت نفوذ حزب الله. ومن سخريّة الأقدار أن تكون حكومة سلام قد نجحت في مراعاة مطالب ١٤ آذار أكثر من حكومة الحريري!

من هنا، فإنّ الصفقة التي عقدتها بعض قوى ١٤ آذار مع حزب الله وحلفائه، من أجل بلوغ السلطة، تقود حتماً إلى المسار الحالي. بل إنّ النهايات التي سيشهدها هذا المسار قد تكون ذات تأثيرات داخلية كبيرة، خاصة وأنّ الاتفاقات مع الجانب السوري ستكون مفروضة على الحكومة اللبنانية بحكم الأمر الواقع، منعاً لانتهيار الحكومة من الداخل، أو، على أقل تقدير، تعرضها لاهتزازات.

ومن المفيد التذكير أنّ التنازل الأخير لتلك القوى لن يشكّل سوى استمرارية لتنازلات كبيرة سبقته، من ملف سلاح المقاومة إلى القتال في سوريا إلى موضوع التعاطي مع سوريا، وليس ملف النازحين سوى أحد الأمثلة على ذلك.

وثمة رأي يقول أنّ بعض اعتراضات ١٤ آذار على مبدأ التواصل مع دمشق هي شكلية فقط. فمن خلالها يريد المعارضون أن يقولوا لجمهورهم وللقوى العربية والدولية الداعمة لهم أنّهم ما زالوا عند مواقفهم من نظام الرئيس السوري بشار الأسد.

لكنها مسألة وقت قبل أن تسلّم الغالبية الكبرى من هؤلاء بما سيسمّونه الواقعية اللبنانية، بعد الواقعية السورية التي ذهب إليها إخوانهم في المعارضة السورية.

### لقاء بعيدا

جمع رئيس الجمهورية ميشال عون، الاثنين في ١٤ آب الحالي، الأقطاب المعنيين بإقرار سلسلة الرتب والرواتب، من سياسيين وهيئات إقتصادية وعملية، بهدف الوقوف على رأي كل طرف، بهدف تعديل بعض الأخطاء.

ويُسجّل ملاحظة على دعوة رئيس الجمهورية، هيأ نواب تكتل التغيير والإصلاح الذي يتزعمه عون كانوا قد صوتوا مع إقرار السلسلة في مجلس النواب، برغم الملاحظات عليها. لذا، تُعدّ دعوة عون إلى جلسة بعيدا بمثابة استلحاق ما يمكن تجنبه من أخطاء وقع بها النواب لدى إقرارهم السلسلة، برغم توقيع عون على قانوني السلسلة لاحقا.

ومن المفيد التذكير أنّها ليست المرة الأولى التي يحاول فيها زعيم التيار الوطني الحر استلحاق الأمر، ذلك أنّ شيئا مشابهاً حصل بعد إقرار قانون الانتخابات، إذ أعلن رئيس التيار الوزير جبران باسيل بعد إقرار القانون بأيام أنّ ثمة عمل لإجراء بعض التعديلات على القانون، لكن هذه الدعوة لم تلق استجابة لدى الأفرقاء الآخرين.

وقد تعدّدت الآراء والملاحظات خلال جلسة قصر بعيدا التي أراد عون عبرها البحث في "أوجه الخلاف والتناقض واختلاف الآراء بعد تصديق مجلس النواب على قانوني سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام واستحداث بعض الضرائب لغاية تمويل السلسلة المذكورة"، ذلك أنّ كل طرف سياسي أو إقتصادي أو عمالي، كانت لديه ملاحظاته وأمانيه بشأن السلسلة. لكن، في ظلّ عدم إمكانية الوقوف عند كل المطالب، حاول عون أن يشكّل مظلة لإقرار سلسلة تحظى بأكبر قدر من التوافق، بغضّ النظر عن مضمونها وتأثيراتها على الحياة الإقتصادية للمواطنين والمستفيدين منها.

ولا شك أنّ الخطوة التي قام بها عون هدفت إلى الوصول إلى قرار يرضي الجميع، أو بمعنى آخر، أخذ توقيع بعض الذين لم يكونوا راضين على السلسلة، وهو أمر لم يتحقق، ذلك أنّ بعض الاعتراضات استمرت، وخاصة من قبل الهيئات الإقتصادية التي تعتبر أنّ قانون السلسلة مضرّ وسيُلحق أضرارا بالإقتصاد اللبناني.

من هنا، يمكن تلخيص الجلسة بأنها كانت أقرب إلى جلسة استماع منه إلى حوار، إذ حُصِّص وقت قصير للحديث، ولم تتم مناقشة حقيقية للسلسلة. ولم تكن رغبة عون في رد السلسلة، بقدر ما هي تثبيت الشرعية على معظم بنودها، وإجراء التعديلات على بعض تلك البنود من خلال مشاريع قوانين يتفق عليها في مجلس النواب، ذلك أنه لم يعد هناك مجال لرفضها أو لإعادتها إلى مجلس النواب، أولاً، بسبب معارضة معظم الطيف اللبناني لذلك، وثانياً، كون هذا الأمر سيشكل رسالة سلبية للخارج حول الإقتصاد اللبناني واستقرار البلاد.

وقال سياسي خصم لرئيس الجمهورية، أن توقيت الدعوة ونوعية الحضور ومسار الجلسة، أشاروا إلى أن موقف عون مُتَّخَذُ مُسَبِّقاً، وأن عون أراد تأمين الإخراج له عبر جلسة حوارية يترأسها في بعيدا. ولفت إلى أن عون حرص على دعوة من يدور في فلك أحزاب السلطة، سعياً إلى تأمين التوافق من دون اعتراضات أو حتى إزعاج، بعد تأمين الغطاء السياسي الكامل لها.

ويُتَوَقَّع في الفترة المقبلة أن يقوم نواب في تكتل التغيير والإصلاح بتقديم اقتراحات قوانين معجلة مكررة لإجراء تعديلات تتلاءم مع بعض المطالب، وأبرزها ما يتعلق ببعض مطالب القضاة، وتجارة المواد الكحولية، والإزدواج الضريبي للمهن الحرة، واستثناء أولاد الشهداء من تقسيط السلسلة.

في شكل مواز، سُجِّلَ موقف مرّن جداً من قبل رئيس الحكومة سعد الحريري، الذي كان معارضاً لبنود كثيرة في السلسلة، وشكّل رأيه انعكاساً لما نادى به الهيئات الاقتصادية، وهو لم يرد اغتنام الفرصة لمحاولة رد القانون، بل شدّد على أهميّة ما تمّ إقراره في موازاة ما اعتبرها إصلاحات أقرت إلى جانب عددٍ من الضرائب، مع دعوته إلى إقرار المزيد من الإصلاحات على السلسلة.

من هنا، ثمة وجهة نظر مؤيدة للحوار طغت، وقوامها أن ما حصل تمّ على قاعدة الموازنة بين ضرورتين، إنصاف أصحاب الحقوق والحفاظ على استقرار المال العام، وهو ما لم يشكل جديداً.

وتوقّف كثيرون عند كون جلسة بعيدا نجحت في جمع القوى الاقتصادية والاجتماعية للمرة الأولى على طاولة نقاش مباشر هادئ بالأرقام لتذليل التباينات ومعالجة الثغرات وفق الأصول الدستورية التي تنصّ على أن القوانين لا تعدل إلا بقوانين. وهو ما يعتبره هؤلاء بأنه لم يتم قبلاً.

وتقول وجهة النظر هذه أن رئيس الجمهورية أراد إشراك معظم الأطراف ذات الصلة في قرار وطني، من شأنه أن يعزّز الشراكة الوطنية بين القطاعين العام والخاص بادئ الأمر، ثم بين القطاعات كافة، حتى يأتي القرار مدعوماً بأكبر قواعد رسمية وشعبية.

### مسلسل عين الحلوة

هل انتهت الاشتباكات المستمرة على الدوام بين الفصائل الفلسطينية والمسّلمين الإسلاميين السلفيين في مخيم عين الحلوة؟

سؤال لا تبدو الإجابة عليه سهلة، ولكن المرجح أن لا ينتهي النزاع قريباً، رغم أن ثمة قرار قد أخذ بين الفصائل، وخاصّة لدى حركة فتح، بفصليتها، ذلك التابع للسلطة الفلسطينية والآخر الموالي للقيادي الفتحاوي المفصول ورئيس التيار الإصلاحي في فتح محمد دحلان، بحسم الأمور تجاه هؤلاء المسلحين.

وقد بدأ الاشتباك مع محاولة السلفي المتشدّد بلال العرقوب على رأس مجموعة موالية له، الدخول إلى قاعة صلاح اليوسف في الشارع فوقاني وسرقة أسلحة عناصر القوى الأمنية الستة المنتشرة فيها.

دافعت عناصر من الصاعقة عن نفسها بإطلاق نار، وحدث اشتباك، أدى إلى مقتل أحد عناصر القوة ممثل فتح، أبو علي طلال، ونجل العرقوب عبيدة واحتراق منزل الأخير.

لكن ثمة اتهامات لحركة فتح بأنها استثمرت الوضع لشنّ هجوم على العرقوب، الموالي للسلفي الآخر بلال بدر. ويقول هؤلاء أنالقيادي في قوات الأمن الوطني الفلسطيني أبو أشرف العرموشي، الذي صعّدت أسهمه أخيراً، اتخذ قراراً بعد ساعات بالهجوم على معازل المتشددين. ويقول البعض أنّ قرار العرموشي جاء بأمر مباشر من رام الله، مركز السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو لم يطلع قائد قوات الأمن الوطني اللواء صبحي أبو عرب وأمين سرّ فتح فتحي أبو العردات واللواء منير المقدح وقائد القوة الامنية بسام السعد، على قراره.

هذا النزاع، وإنّأدى إلى إخفاقات في البدء لفتح في شارع الطيرة، إلا أنّ التقدّم اللاحق لفتح جاء ليستثمر المعارك التي يخوضها الجيش اللبناني في جرود رأس بعلبك والقاع.

وبعد أيام من القتال، تمكّنت فتح من التقدّم، بمساندة مجموعة دحلان والفصائل، لكن بمعارضة حركتي حماس وعصبة الأنصار. وحصدت الاشتباكات ستة قتلى وأكثر من ٤٠ جريحاً منذ يوم الخميس الماضي، عدا عن الأضرار الجسيمة التي لا تُعد ولا تُحصى في البيوت والممتلكات خاصة في الطيرة الذي بات شبه مدمّر.

وتمّ الاتفاق على إعادة نشر القوة الأمنية الفلسطينية المشتركة في الأحياء التي شهدت أعمال العنف. وقد خرجت فتح، التي خاضت المعركة تحت عنوان مقاتلة الإرهاب التكفيري في عين الحلوة لحماية المخيم وأهله، منتصرة سياسياً بعد تقدّمها العسكري في معظم أجزاء حي الطيرة.

كما يمكن لفتح تقديم هذا "الانتصار" هدية للسلطة اللبنانية التي تواجه التكفيريين، كما أنّه يمكنها استعادة دورها المفقود في مقاتلة السلفيين التكفيريين في عين الحلوة، الذي افتقدته لصالح مجموعة دحلان في السابق. إضافةً إلى ذلك، سنُظهر فتح موقف خصمها التاريخي، حماس، ضعيفاً، خاصة مع رفض الأخيرة قتال السلفيين.

في المقابل، استقرّ بلال بدر وبلال العرقوب ومن معهما في الرأس الأحمر وصولاً إلى الصفصاف. علماً أنّ فتح كانت قد رفعت رايات الحركة فوق معظم أبنية الطيرة بعد أن قضمتها مبنياً تلو الآخر، ومن بينها المبنى الذي يُقيم فيه بدر.

وتجنّبت فتح إطالة أمد القتال الذي كان من شأنه أن يدفع بأعداد أخرى من السلفيين، كانت خارج دائرة القتال، إلى الانضمام إلى قوات بدر، مثل عناصر من بقايا جند الشام ومجموعات متشدّدة وخلايا نائمة، إضافةً إلى بعض المطلوبين من قبيل الدولة اللبنانية في المخيم والذين يخشون تسليمهم إلى السلطات اللبنانية.

لكن، ثمة سؤال يطرح نفسه: ماذا بعد في المخيم، لا سيّما أنّ انتصار الجيش اللبناني والمقاومة والجيش السوري بات قريباً على الحدود؟ وماذا عن المكان الوحيد المتبقّي في لبنان كماوى لمعظم المطلوبين بتهمة الإرهاب المنتمين إلى خلايا وشبكات لها علاقة مباشرة مع جبهة النصرة وداعش وغيرهما من حركات وجماعات سلفية متشدّدة؟

هنا، من المفيد التأكيد على أنّ هذا التقدّم العسكري ما كان ليتمّ لولا الضوء الأخضر الذي تلقّته الفصائل من السلطة السياسية اللبنانية. وقد حدّر سياسيون لبنانيون كبار من استمرار التهديد اللاحق بالطريق السريع الذي يصل بين بيروت والجنوب، جراء الاشتباكات.



كما من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لم تخرج إلى العلن أصوات سياسية تطالب بوقف هجوم الفصائل لصالح الإبقاء على الوضع السابق للسلفيين، وهو الأمر الذي كان يتكرّر في السابق. في كل الأحوال، وبغضّ النظر إذا صمد وقف إطلاق النار أم لا، فإنّ الفصائل، وخاصة فتح، تحضر للمعركة المقبلة مع السلفيين في نزاع لا يبدو أنّه سيُحسم قريباً.